المدى العدد (2179) السنة الثامنة - الأحد (3) تموز 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الدباغ يهمل أسئلة الأمم المتحدة ■ شهود: مدنيون موالون للحكومة بهوية رسمية

رايتس ووتش: تحرش جنسي بالمتظاهرات والحكومة تحتل التحرير بالبلطجية

□ بغداد/ المدى

دعت منظمة هيومان رايتس ووتش السلطات العراقية إلى إجراء تحقيق فوري ونزيه في مشاركة قوات الأمن في هجمات تشنها جماعات موالية للحكومة تضم مسلحين بالعصي الخشبية والسكاكين والمواسير الحديدية وأسلحة أخرى، قاموا بالاعتداء وطعن المتظاهرين واعتدوا على المتظاهرات بالضرب والإمساك بأجسادهن في محاولة لخلع ثيابهن مع شتمهن بأنهن "عاهرات" واستخدام ألفاظ جارحة، الأمر الذي أدى إلى إرعاب المواطنين الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي.

وأضافت "هيومن رايتس ووتش" في تقرير لها أمس السبت أن على السلطات العراقية أن تأمر بتحقيق فوري ونزيه في دور قوات الأمن في الهجمات التي شنتها عصابات موالية للحكومة على متظاهرين سلميين في بغداد مؤخرا، حيث قال شهود إنها كانت جماعات مشكلة بالأساس من شبان مسلحين بالعصي الخشبية والسكاكين والمواسير الحديدية وأسلحة أخرى، قاموا بضرب وطعن المتظاهرين وتحرشوا جنسيا بالمتظاهرات.

وأشارت إلى أنها قابلت أكثر من ٢٥ متظاهراً أكدوا أنهم تعرضوا للكم والضرب بالعصي وأسلحة أخرى وتم طعنهم، أثناء اعتداء العاشر من الشهر الماضي في ساحة التحرير وسط العاصمة.

وقالت إنها رصدت وسجلت أقوال شهود بأن قوات الأمن لم تتحرك وراحت تراقب من بُعْد ما يجري في عدة حالات، حيث قال عدد من منظمي التظاهرات إن الهجمات كان لها أثر في إرعاب الناس الذين يمارسون حقهم في التجمع السلمي، مما أدى إلى امتناع العديد من المتظاهرين والمنظمين المعتادين عن التواجد في التظاهرات بالأساس خوفاً من الهجمات وذلك في تظاهرات الجمعتين الأخيرتين.

وأوضحت المنظمة أن مصدرين منفصلين من وزارة الدفاع أوضحا لهيومن رايتس ووتش إن ثمة قراراً وزارياً صرح لأكثر من ١٥٠ رجل أمن في زي مدني من الشرطة والجيش باختراق التظاهرات لأن الحكومة كانت قلقة من أن تتزايد أعداد المتظاهرين في ذلك التاريخ الذي شكل مرور مئة يوم على الإصلاحات التي وعد بها رئيس الوزراء نوري المالكي في شباط.

وأضافت انه أثناء الهجمات قام أربعة من المناصرين للحكومة -بعضهم يحملون العصي وهم يطاردون المتظاهرين- بتعريف أنفسهم لهيومن رايتس ووتش بصفتهم أعضاء من قوات الأمن العراقية فيما أظهر شخصان آخران بطاقات هوية وزارة الداخلية.

وقال جو ستورك نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش "بدلاً من حماية المتظاهرين السلميين ظهر أن الجنود العراقيين يتعاونون مع المعتدين الذين يهاجمون المتظاهرين".

وشددت على انه يتعين على الحكومة العراقية "أن تحقق في أسباب عدم تحرك قوات الأمن أثناء قيام البلطجية بضرب المتظاهرين والتحرش بهم وأن تتخذ إجراءات ضد من فعلوا هذا".

وأضاف ستورك "إننا لا نرى بلطجية يحملون العصي يُظهرون لنا بطاقات الشرطة كل يوم وعلى الحكومة أن تتبين من المسؤول عن هذه الإعتداءات وأن تعاقبهم على النحو الملائم". فيما يخص تورط قوات الأمن في هجوم ١٠ حزيران.

وأشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن محتجين ابلغوها إنهم عندما وصلوا إلى ساحة التحرير ببغداد لحضور تظاهراتهم المعتادة ضد الحكومة في أيام الجمعة اكتشفوا أن المنطقة قد احتُلت بالفعل بآلاف من المناصرين للحكومة والمئات من قوات الجيش.

واكدت المنظمة أن مراقبيها رأوا مؤيدي الحكومة وهم يهددون ثم يهاجمون متظاهرين عُزّلاً كما اعتدى المهاجمون على ثماني متظاهرات على الأقل بالضرب والإمساك بأجسادهن في محاولة لخلع ثيابهن مع سبهن بأنهن "عاهرات" واستخدام ألفاظ جنسية أخرى جارحة.

وقالت انه بالرغم من إحكام الأمن قبضته على موقع الاحتجاجات فقد شهدت هيومن رايتس ووتش في بعض الحالات مطاردة مناصري الشرطة للمتظاهرين وضربهم مع التزام قوات الجيش السكون وفي بعض الحالات ضحك الجنود وهم يراقبون كما قام جنود في الزي الرسمي بتقديم الطعام والشراب لمؤيدي الحكومة وشمل ذلك زجاجات مياه مثلجة متجمدة استُخدم بعضها في ضرب المتظاهرين.

وأشارت إلى أنها لم تتلقَّ رداً من المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ على طلبات الإحاطة بالمعلومات حول هذا الأمر.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن مئات المتظاهرين كانوا في ذلك اليوم العاشر من الشهر الماضي قد وصلوا إلى ساحة التحرير في بغداد في جماعات صغيرة للاحتجاج على أعمال الفساد في أروقة الحكومة ونقص الخدمات الحكومية وفي ذلك الصباح ملأ الآلاف من مناصري الحكومة الساحة ويحمل الكثير منهم ألواحاً خشبية متماثلة مقاس ٢ × ٤ أمتار، ويرددون شعارات دعم لرئيس الوزراء نوري المالكي.

وقالت انه بعد ذلك طلب مؤيدو الحكومة من المتظاهرين مغادرة المكان وإلا تعرضوا للعنف ثم هاجموا من رفضوا المغادرة.

وأوضحت أنها رصدت وجود كدمات وطعنات وعلامات دالة على التعرض للقوة وبقسوة للضرب على الرأس والجذع والأطراف في أوساط المتظاهرين الذين قابلتهم في الأيام التالية على الهجوم.

وقالت إن أحد المتظاهرين كان لديه جرح ينزف منه على الجانب الأيمن من بطنه عندما تحدثت إليه هيومن رايتس ووتش في اليومين التاليين قائلا "حذرنا أحد الأشخاص بأن علينا أن نغادر وإلا سنتعرض للسحل والضرب وفجأة تبين أن كل من يحاصروننا يحملون الألواح الخشبية وراحوا يهتفون أننا بعثيون وإرهابيون وهتفوا "كلنا معك يا مالكي! كلنا معك يا دولة القانون وضربونا وتعرضت أنا لطعنة فيما حسبت ثلاث نساء أنهن لن يتعرضن للعنف فحاولن حمايتنا لكن أصبن بجراح بالسكاكين بدورهن وعلى مكبر الصوت راحوا يرددون "إذا لم تغادروا فسوف نقطع رؤوسكم" فهربنا بعد أن تماسكنا ببعضنا التماساً للمساندة".

وقالت إن هناك متظاهراً كان يستخدم عكازين بسبب إصابته اوضح إن المعتدين أسقطوه أرضاً وضربوه أثناء محاولته مساعدة متظاهر آخر تعرض للاعتداء. كما أكد ثلاثة متظاهرين مصابين أثناء الهجوم أنهم تحاشوا السعي للمساعدة الطبية خشية الاعتقال. والمتظاهر الذي طُعن في بطنه قال "خشينا أن تأخذنا سيارة إسعاف أو أن نذهب إلى المستشفى لأنهم كانوا في ذلك الوقت يستخدمون عربات الإسعاف في القبض على الأفراد".

وفي إحدى الوقائع قام رجال في ثياب مدنية بمساعدة قوات أمن في زي رسمي باعتقال أربعة متظاهرين من الطلاب ثم تم احتجازهم قبل السلطات لمدة عشرة أيام. وقال أحد الطلاب "أثناء اعتقالهم لي وضعوا كيساً على رأسي كي لا أرى.

ما إن وضعوني في العربة رأيت قليلاً من تحت القناع واندهشت عندما رأيت اسطوانة أوكجسين ومعدات طبية أخرى فأدركت أنني داخل عربة إسعاف وعندما أخرجوني من العربة رأيت أنها من نفس النوع الذي كان عند منطقة الاحتجاج".

وقالت ان من بين المتظاهرات هناك من تعرضن للاعتداء بينهن فتاة تبلغ من العمر ١٩ عاماً، أظهرت لهيومن رايتس ووتش في اليوم التالي على الاعتداء انتفاخاً في فمها حول سنٍ مكسور وكدمات على بطنها وقالت إن عدة رجال أمسكوا بجسدها وحاولوا إدخال أيديهم إلى سروالها.

وقالت "رأيت أن من يصيحون فينا بدأوا في مهاجمة سيدة من مجموعتنا فحاولت أن أبعدها عنهم لكنهم جذبوني فسقطت على الأرض وضربوني وأغلب الضربات في بطني وحاولت النهوض لكنهم ضربوني في وجهي وانكسر سني وسقطت على الأرض واستمر ضربي ثم قيدوا يديّ فيما أحدهم فتح سحاب سروالي وحاول خلعه ثم ركلوني وحاولت أن أحرر نفسي. ثم وصفوني بالعاهرة وصاحوا بأنهم سيضربون بي المثل حتى لا تأتي أخريات إلى التظاهرات فأحسست أنني سأتعرض للاغتصاب مما كانوا يفعلونه بي".

كما قالت متظاهرة أخرى لهيومن رايتس ووتش "بعد وصولنا بقليل أحاط بنا أشخاص كثيرون وبعض الرجال من خلفي راحوا يلامسون أجزاء من جسدي ووضعوا أيديهم داخل ملابسي فحاولت أن أوقف شخصاً كان يفعل هذا فأمسكني من معصمي وأبعد يدي عنه بينما راح آخرون يمسكون بي ويصيحون أنني عاهرة. أعرف أن الجيش كان يرانا من حيث كانوا يقفون".

وقالت متظاهرة مصابة بكدمات على كتفها وفخذها وظهرها "في البداية أخذوا لافتتي وهم يقولون إننا جميعاً عاهرات وسافلات وبعد ذلك أسقطوني أرضاً وجرجروني على الأرض حتى يتمكنوا مني وحسبت أنهم يقومون باختطافي".

وقالت متظاهرة أخرى "لدى نقطة التفتيش في الطريق للدخول قالت سيدة كانت تفتش النساء إن علينا ألا ندخل الساحة اليوم لأن الوضع بالنسبة لنا سيكون غاية في السوء ولم ندرك كم هو سيء فدخلنا ثم بدأوا في ضربنا ورحت أحاول الابتعاد وسمعت من يهتف "هذه العاهرة معهم. اضربوها".

وقالت متظاهرة تبلغ من العمر ٥١ عاماً إن المعتدين لكموها في صدرها وأخذوا منها لافتتها .. وأفادت سيدة أخرى بالتعرض للضرب على ظهرها بعصا فيما كانت تحاول الهروب.

وقالت هيومن رايتس ووتش إنها رصدت وجود المئات من عناصر الأمن كانوا يحيطون بموقع التظاهر في ساحة التحرير لكنهم لم يتدخلوا لوقف الهجمات أو لنزع الأسلحة أو اعتقال المهاجمين. كما أنها شهدت عدة حوادث طارد فيها مؤيدو الحكومة وضربوا المتظاهرين أثناء وقوف قوات الجيش بلا حراك وفي بعض الحالات كانوا يضحكون.

المتظاهر الذي تم طعنه في بطنه قال "تم تفتيشنا عدة مرات في طريقنا لمكان التظاهر من قبل قوات الجيش الأمنية ومنعوا أغلبنا من الدخول بلافتات - ولو حتى بعلم العراق، لكن الحشد المؤيد للمالكي كانوا يدخلون دون أي تفتيش". كما أكد أكثر من ٢٠ متظاهرا إنهم رأوا مؤيدي الحكومة يحملون سكاكين صغيرة، ومواسير حديدية، وآلات حادة أخرى صغيرة وأجهزة صعق بالكهرباء بل وحتى مسدسات.

وأوضحت هيومن رايتس ووتش أنها رأت في إحدى الحالات متظاهراً تعرض للهجوم فركض نحو مجموعة جنود طالباً منهم المساعدة وأشاح الجنود بوجوههم وفر المتظاهر إلى مساحة خالية بين جدران متلاصقة مفضية إلى سوق مجاور ووقتها تنحى الجنود جانباً للسماح للمعتدين بمطاردته ثم عادوا إلى حيث كانوا يقفون أمام الفتحة وبعضهم يتضاحكون فيما بينهم.وقال متظاهرون آخرون إن قوات الأمن سخرت منهم عندما اقتربوا منهم لطلب المساعدة. المتظاهرة البالغة من العمر ١٩ عاماً التي قالت إن المعتدين قاموا بإمساك أجزاء من جسدها وأكدت أن "أحد الرجال من مجموعتنا تمكن من إبعادي عن الرجال الذين كانوا يهاجمونني وجرينا مبتعدين أثناء تعرضنا للضرب من ذلك الحشد وعندما خرجنا من بينهم كنت غاضبة وسألت جنود الجيش لماذا لم يتدخلوا لمساعدتنا؟، فقال لي أحدهم: نحن لا نتدخل وهذا الأمر فيما بينكم".. ولكن مع ابتعادنا قام الجنود المحيطون بالميدان بالاستهزاء بنا وبعضهم كانوا يضحكون لأنني تعرضت للضرب.

واشارت هيومن رايتس الى انه في الأيام السابقة للتظاهرة قال مصدران رفيعا المستوى بوزارة الدفاع أحدهما ضابط رفيع الرتبة حيث أكد كل منهما بشكل منفصل بوجود قرار وزاري بالإتيان بأكثر من ١٥٠ رجل أمن في ثياب مدنية من قوات الأمن من الشرطة والجيش يقومون باختراق التظاهرات. وأبدى الضابط قلقه على سلامة المتظاهرين قائلاً إن طبيعة الاختراق في ١٠ حزيران سيكون "مختلفاً" عن الأسابيع الماضية بسبب انقضاء ١٠٠ يوم على وعد المالكي بإجراء إصلاحات وذلك بعد انتهاء تظاهرات ٢٥ شباط. وأوضح الضابط إن الحكومة كانت "حساسة للغاية إزاء خروج المتظاهرين في أعداد كبيرة في ١٠ حزيران وإظهار المالكي بصورة سيئة".

وأضافت المنظمة انه أثناء الاحتجاج عرّف أربعة رجال من مناصري الحكومة أنفسهم لها كل على حدة، بأنهم أعضاء بالقوات الأمنية، رغم أنهم كانوا في ثياب مدنية وأظهر اثنان منهم هويات الشرطة التابعة لوزارة الداخلية العراقية.

وقالت انه كان عدد مؤيدي الحكومة أكثر من ١٠٠٠ شخص جاءوا من خارج المدينة على متن حافلات بعضها تحمل لوحات أرقام حكومية.

وأحد المتظاهرين من بغداد قال لـ"هيومن رايتس ووتش" إنه أثناء سيره إلى ساحة التحرير تعرف عليه أقارب له جاءوا على متن حافلة من الناصرية وسرعان ما أبعد عن نفسه علم العراق الذي كان يلفه حوله لإظهار أنه من المحتجين فقاموا بإجباره على الابتعاد عن المتظاهرين. وقال: "حذروني بأنني سأتعرض للأذى من مناصري المالكي لو عرف هؤلاء أنني من المتظاهرين الذين يداومون على الحضور".

وقالت هيومن رايتس ان السلطات اتخذت عدة خطوات على مدار الشهور الأخيرة لإبقاء التظاهرات في بغداد بعيدة عن أعين الرأي العام وفي ١٣ نيسان أصدر المسؤولون أنظمة جديدة تحظر التظاهر في الشوارع ولا تسمح بالتظاهر إلا في ثلاثة ملاعب كرة قدم لكن لم يتم إنفاذ هذه الأنظمة.

مصالح وعقود استثمارية تحظى بحصانة برلمانية

نواب: رجال أعمال يموّلون كتلاً سياسية ويضعون يدهم في القرار السياسي

□ بغداد/ زينب صنكور

كشف نواب عراقيون عن هيمنة يمارسها رجال أعمال عراقيون على الكتل السياسية في البرلمان.

وقال عدد من النواب في تصريحات للمدى أمس السبت إن أصحاب مصالح تجارية عالية يتدخلون في القرار السياسي العراقي بطرق مختلفة.

تأتي هذه المعلومات في وقت ينتقد مراقبون ومحللون أداء الكتل السياسية في الحكومة والبرلمان منذ انتخابات آذار الماضي، إلى جانب تصاعد حدة الخلافات على السلطة بين الفرقاء السياسيين.

وقال زهير الأعرجي، النائب عن الكتلة العراقية، إن رجال أعمال لديهم ارتباطات وثيقة بسياسيين عراقيين، مشيرا إلى أن هذا الترابط كان بمواثيق وعقود رسمية.

وقال الأعرجي في تصريح للمدى أمس السبت: "هؤلاء التجار يتدخلون في القرار السياسي في البلاد".

وبحسب النائب الأعرجي، فأن بعض الكتل السياسية تحصل على تمويل ودعم من رجال الأعمال، حتى أن الدعم وصل إلى تمويل حملات الانتخابات لتلك الكتل.

الأعرجي كشف أيضا أن رجال أعمال تدخلوا في تشكيل الحكومة وفي تعيين بعض الوزراء لغرض الحصول على مكاسب من عملهم داخل الحكومة. وقال أن مصلحة تعود إليهم للحصول على مكاسب مالية إلى جانب استغلال العملية السياسية لتمشية بعض القضايا التجارية الكبيرة.

من جانبها أكدت النائبة عن العراقية البيضاء عالية نصيف أن أغلب السياسيين لهم علاقات واسعة برجال أعمال ويقومون بتمويل أحزابهم وتحركاتهم من هؤلاء التجار.

وقالت نصيف في تصريح للمدى أن الفساد السياسي هو الذي أنتج الفساد الإداري والمالي، حتى أن كثيرا من السياسيين لهم علاقة بتجار يقومون بتمويل أحزابهم وتحركاتهم، ما أدى إلى إنضاج الفساد في العراق".

وأضافت أن غاية هؤلاء التجار التأثير على القرار السياسي في العراق.

وكانت هيئة النزاهة قد أكدت في آذار الماضي أن الفساد السياسي الذي يغطي تهريب الأموال والمفسدين خارج البلاد من أخطر أنواع الفساد في العراق.

وطالبت نصيف جميع السياسيين أن يلتزموا بالقسم الذي اقسموه أمام الشعب العراقي والتزامهم بنزاهتهم.

وتثار أسئلة عديدة في الرأي العام المحلي حول القدرة المالية للأحزاب العراقية، وعمّا تمتلكه من مبالغ تمكنها من دفع مئات آلاف الدولارات أو ربما ملايين سنويا لحجز حزم في أقمار صناعية لتمكنها من بث قنواتها الفضائية، إلى جانب تمويل حملات انتخابية ضخمة، وحجز ودفع رسوم إيجارات وعقارات تابعة لمقار تلك الأحزاب.

في غضون ذلك عد النائب عن كتلة الأحرار أمير الكناني تمويل هؤلاء التجار للسياسيين للحصول على مصلحة مستقبلية. وقال "أن مستثمرين أقاموا علاقات جيدة لتمشية أمور عملهم وهذا يؤدي إلى نوع من أنواع الفساد المالي".

وأضاف الكناني في تصريح للمدى أن أساس دعمهم هو للحصول على مصلحة مستقبلية ولسيطرتهم على القرار السياسي، مشيرا إلى أن المصلحة تقضي بضرورة حصول رجال الأعمال على حصانة وحماية من الكتل السياسية أو عن طريق دخولهم لمجلس النواب لتمنح أموالهم وشركاتهم ميزة معينة تتقدم على الشركات الأخرى.

ويشهد العراق منذ ٢٥ شباط الماضي تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفون مستقلون عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت، في وقت لا تزال الدعوات تتصاعد للتظاهرات في المحافظات كافة حتى تحقيق الخدمات بالكامل.

أما النائب قاسم الأعرجي فقال إن رجال الأعمال يدعمون السياسيين للحصول على المقاولات في العراق وخاصة أن البلاد متاحة أمام شركات الاستثمار، إضافة إلى تأثيرهم في القرار السياسي.

وأضاف الأعرجي وهو نائب عن المجلس الأعلى أن نوابا متورطين بقضايا تجارية مستغلين مناصبهم للحصول على أكبر قدر من الأموال، مطالبا جميع السياسيين عدم استغلال مناصبهم للحصول على مكاسب مالية.

من جانب أخر كشف مقرر مجلس النواب محمد الخالدي عن وجود لجان برلمانية تعمل للكشف عن هؤلاء النواب الذين يحصلون عن أموال من التجار، مشيرا إلى وجود دول تقوم بدعم السياسيين للتأثير في القرار السياسي.

وقال الخالدي للمدى أن هذا الدعم جاء بسبب عدم وجود قانون للأحزاب ينظم عملهم لذلك يعتبرون دعم التجار والدول لهم شيء طبيعي.

يشار إلى أن مراقبين عراقيين يرون أن سن قانون تنظيم الأحزاب ضرورة يحتمها العمل الديمقراطي، وأن الاستمرار في تأجيل سن مثل هكذا قانون كل تلك الفترة قد يثير أسئلة عديدة بشأن مستقبل العمل الحزبي والسياسي في العراق.

وكان مجلس الوزراء قد اقر في الخامس عشر من آذار الماضي قانون الأحزاب السياسية في العراق تمهيدا لإرساله إلى البرلمان. وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ إن "مجلس الوزراء العراقي اقر قانون الأحزاب السياسية في البلاد"، مبينا أن "هذا القانون الذي طال انتظاره والذي سينظم عمل الأحزاب في العراق سيتم تحويله إلى مجلس النواب".

يشار إلى أن المادة (٣٩) من الدستور العراقي الفقرة الأولى تنص على تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية، وتكفل هذه المادة حق الانضمام إليها، ويتم تنظيم ذلك بقانون.

أعـــــلام

الصدر يرد على النجيفي: استفتي الشارع

■ دعا زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر رئيس مجلس النواب إلى إجراء استفتاء شعبي لإثبات صحة كلامه بأن "الفدرالية مطلب شعبي"، مؤكدا أنه مع اعترافه بعناوين الفيدرالية إلا أنه يكره "تقسيم المقسم". وقال الصدر في بيان صدر عن مكتبه إننا "سمعنا من رئيس البرلمان أسامة النجيفي نفيه المطالبة بإقامة فدرالية، وتأكيده أنها مطلب شعبي"، داعيا إياه إلى "إثبات صحة كلامه، من خلال إجراء استفتاء شعبي في المنطقة التي يراد بها الفدرالية". وأكد الصدر أنه "مع مطالبة أكثر الجهات بالفدرالية، ومع اعترافه بعناوينها، إلا أنه يكره تقسيم المقسم"، بحسب تعبيره.

أوباما: أعضاء الكونغرس أنانيون

■ طالب الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أعضاء الكونغرس بتجاوز "أنانيتهم" السياسية والقيام بأعمالهم من أجل التوصل لصفقة فيما يخص رفع سقف الدين الحكومي الفيدرالي الحالي والبالغ ١٤,٣ تريليون دولار. وقال أوباما إن الناس يجب ألا تفزع والضوء الأصفر يضيء"، محذرا من أن الأمر بات ملحاً. وهاجم أوباما الجمهوريين لرفضهم دراسة زيادة الضرائب على الأمريكيين الأثرياء كجزء من أي صفقة. وقال إن الكونغرس يحتاج إلى اخذ الأبقار الخائفة والقيام بأمور قاسية والابتعاد عن المواقف البعيدة.

العيساوي ينفي اعتقال أخيه

■ نفى وزير المالية رافع العيساوي أن تكون القوات الأمنية قد اعتقلت شقيقا له بتهمة "الإرهاب".

وقال بيان للعيساوي إن "الأنباء التي تناقلتها وسائل الإعلام يوم أمس من إن القوات الأمنية قامت باعتقال شقيق الوزير بتهمة الإرهاب عارية عن الصحة". وان الوزير ليس لديه شقيق يدعى إبراهيم العيساوي ولم يتم اعتقال احد من أفراد عائلته.

وكانت وسائل إعلام محلية نقلت عن مصدر امني لم تفصح عن اسمه قوله إن القوات الأمنية اعتقلت "إبراهيم العيساوي شقيق وزير المالية" وفق المادة ٤ للإرهاب.